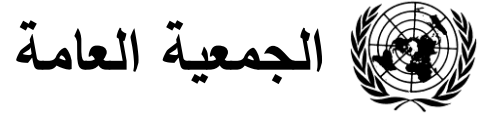


Distr.: General  
27 November 2025  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

## تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16\*

ناورو

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

1- تقدم جمهورية ناورو بموجب هذه الوثيقة تقريرها الوطني للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان. وقد أحرزت ناورو تقدماً كبيراً في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير ومعالجة التوصيات التي قبلتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ولا تزال ملتزمة بالمضي قدماً في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وفي هذا السياق، اضطلعت الحكومة بإصلاحات قانونية تهدف إلى تعزيز السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص داخل ناورو وحمايتهم وإعمالها.

## الإصلاحات التشريعية

2- أحرز تقدم كبير في النهوض بالإصلاحات القانونية في الدولة منذ عام 2020، لا سيما فيما يتعلق بإدراج أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت ناورو دولة طرفاً فيها في القانون المحلي. ويشمل ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب.

3- ولا تزال ناورو ملتزمة بمواصلة تعزيز قدراتها المؤسسية وتعبئة الموارد لهيئة بيئية مواتية تقضي إلى التصدي للتحديات القائمة وتعزيز التقدم المستدام في تنفيذ وإنفاذ الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الجزء الثاني من دستور ناورو.

4- وتشمل الإصلاحات التشريعية الهامة التي تهدف إلى إضفاء الطابع المحلي على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها وتحسين حالة حقوق الإنسان لشعب ناورو ما يلي:

(أ) قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة 2023؛

(ب) القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وبال عقوبات المالية المحددة الهدف 2023؛

(ج) قانون حماية المستهلك 2024؛

(د) قانون ناورو للمرونة الاقتصادية والمناخية 2024؛

(هـ) قانون ناورو لمؤسسات الأعمال الصغيرة 2025؛

(و) قانون مراقبة البناء 2025؛

(ز) قانون الصيدلة 2025؛

(ح) قانون الخدمات الصحية والطبية 2025؛

(ط) قانون هيئة لغة ناورو 2025؛

(ي) قانون قوة شرطة ناورو 2025.

## أولاً- المنهجية

### ألف- الآلية الوطنية للرصد والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

5- أُدرجت التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لناورو في مصفوفة خطة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وعُملت على جميع الإدارات والوكالات ذات الصلة لاستعراضها، بما في ذلك تحديد الموارد المطلوبة واحتياجات الميزانية اللازمة للتنفيذ.

### باء- مشاورات الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الاستعراض الدوري الشامل مع الجهات المعنية ذات الصلة

6- قادت وزارة العدل ومراقبة الحدود عملية إعداد التقرير الوطني للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لناورو، حيث عملت بشكل وثيق مع جميع الإدارات والوكالات الحكومية المعنية. وفي نيسان/أبريل 2025، عقدت وزارة العدل ومراقبة الحدود مشاورات مع الجهات المعنية، بدعم من أمانة الكومنولث، من أجل جمع معلومات محدّثة عن تنفيذ خطة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والتماس آراء الجهات المعنية بشأن الجولة الرابعة من الاستعراض. وعُمل جدول زمني للأنشطة، مع دعوة الوكالات إلى تقديم المزيد من المدخلات بشأن التقدم المحرز والإجراءات المخطط لها في إطار ولاياتها.

7- وقُدّم التقرير الوطني النهائي المتعلق بالجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

## ثانياً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة

### ألف- التوصيات المنفذة تنفيذاً كاملاً

التصديق على الصكوك الدولية الأخرى

التوصيات المقبولة: 99-11، 99-21

تحقق التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967

8- صادقت ناورو على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وعلى بروتوكولها لعام 1967 في 17 حزيران/يونيه 2011.

9- وأُحرز تقدم في إدراج أحكام الاتفاقية في القوانين المحلية، وهو ما انعكس في تطوير وتعزيز قانون طالبي اللجوء (المركز الإقليمي لمعالجة طلبات اللجوء) لعام 2012، وقانون اتفاقية اللاجئين لعام 2012، وقانون شركة ناورو (المركز الإقليمي لمعالجة طلبات اللجوء) لعام 2017 لضمان المواءمة مع المعايير الدولية بهدف حماية طالبي اللجوء واللاجئين.

10- وقُيِّمت طلبات ملتمسي اللجوء الذين نقلتهم أستراليا إلى ناورو بشكل صحيح بموجب القوانين ذات الصلة في ناورو والنظام القضائي. وأُعيد توطين اللاجئين، الذين تمت الموافقة على طلباتهم، في دول أخرى تشمل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وكندا وسايبان. أما بقية ملتمسي اللجوء فقد نُقلوا

في النهاية إلى أستراليا، التي أصبحت بعد ذلك هي المسؤولة عن العمليات المتعلقة بهم. وبحلول منتصف عام 2023، أُفرغت مساكن طالبي اللجوء واللاجئين ومرافق التوطين في ناورو.

*النظر في التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها*

11- وأصبحت ناورو طرفاً في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 27 تموز/يوليه 1994. وتشمل الإشارات إلى إدراج أحكام هذه الاتفاقية في القانون المحلي للجرائم لعام 2016، وتحديدًا الباب 14 منه - الجرائم ضد الإنسانية والجرائم ذات الصلة، القسم 14-3 - الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي في المادة 266 - الإبادة الجماعية.

### أشكال التعاون مع الأمم المتحدة

#### التوصيات المقبولة: 7-99، 13-99، 16-99، 38-99

*إرساء عمليات التواصل الحكومي مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة*

12- تسعى ناورو إلى تعزيز التواصل مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة من خلال وضع إجراءات واضحة تربط الإدارات الحكومية بالفريق العامل المعني بالمعاهدات بوصفه الآلية الوطنية للرصد والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وبعد ذلك، يتواصل الفريق العامل المعني بالمعاهدات مع وزارة العدل ومراقبة الحدود التي تتواصل بدورها مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا لتطبيق بروتوكولات التواصل من خلال البعثة الدائمة في جنيف. وسيضمن هذا المسار تبادلات فعالة ومنسقة بين الحكومة والأمم المتحدة.

13- وسوف تتناول اختصاصات الفريق العامل المعني بالمعاهدات المنقحة اعترافاً رسمياً بعملية التواصل التي أرسيت مؤخراً ويكفل إدماجها لضمان الاعتراف الرسمي والامتثال الرسمي.

*تعاون ناورو مع وكالات الأمم المتحدة*

14- وفيما يلي قائمة بالعديد من أشكال التعاون الرئيسية بين ناورو ووكالات الأمم المتحدة في الفترة من 2021 إلى 2025:

(أ) في عام 2021:

- 1' يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج المحاسبة والحوكمة الشاملة في ناورو، الإصلاحات التي تجعل برلمان ناورو مستقلاً مالياً وإدارياً بموجب قانون الخدمات البرلمانية لعام 2020. وبذلك، يصبح برلمان ناورو مستقلاً تماماً عن السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وقد طُبِق المشروع بالفعل ولوحظت استقلالية البرلمان نتيجة لذلك؛
- 2' يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً المساعدة لنظام العدالة في ناورو ولدوائر القضاء والعدل على النحو التالي:
- تحديث وإنشاء موقع شبكي مطور لقاعدة البيانات القانونية الإلكترونية لجمهورية ناورو لإتاحة الوصول العام إلى قوانين ناورو؛
  - تحديث وإنشاء نظام هجرة مطوّر؛
  - إنشاء قاعدة بيانات الملكية الفعلية؛

- توفير التعليم القانوني المستمر لممارسي المهن القانونية؛
  - تمويل ممارسي المهن القانونية للسفر إلى فيجي من أجل مراقبة إجراءات المحاكم وممارسة المهن القانونية؛
  - تقديم الدعم الكامل لجمعية محامي ناورو لتعزيز ممارسة المهن القانونية؛
  - مسائل أخرى ذات صلة.
- (ب) في عام 2022، اضطلعت أستراليا واليونيسف ببعثة مشتركة إلى ناورو في أوائل العام لتسهيل حملات التطعيم بجرعات منشّطة ضد كوفيد-19 وتعزيز سلاسل التبريد.

(ج) في عام 2023:

- 1' قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للعمل على اتفاقية مكافحة الفساد؛
- 2' ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ناورو من خلال تقديم الدعم الفني لوضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم المتبادل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.
- (د) في عام 2024:

- 1' قدمت منظمة الصحة العالمية مساعدة تقنية عن طريق بعثة لتقييم التقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية وتعزيز النظام الصحي؛
- 2' قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإنشاء الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة الفساد الذي تجري صياغته؛
- 3' ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع اللمسات الأخيرة على تقرير ناورو الموضوعي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كي يتسنى نشره.

(هـ) في عام 2025، أوفدت اليونيسف بعثة مراقبة، بتنسيق من خدمات حماية الطفولة، ركزت على برامج تنمية الطفولة المبكرة والتغذية.

15- وهذه المشاركات هي من بين العديد من المشاركات التي توضح تعاون ناورو المستمر مع كيانات الأمم المتحدة في مجالات الصحة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

دعوة مفتوحة موجهة من ناورو إلى الأمم المتحدة

16- وتواصل ناورو توجيه دعوة مفتوحة لهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك المقررين الخاصين والأفرقة العاملة. هذه الهيئات مرحب بها لزيارة ناورو لأي غرض ذي صلة، شريطة أن تتم هذه الزيارات مع الامتثال الكامل للقوانين واللوائح الوطنية للجمهورية. ويشمل ذلك التأكد من وجود الجهات المعنية في الجزيرة وقت الزيارة لتقديم معلومات دقيقة.

## الاندماج الاجتماعي والتنمية والمساواة وعدم التمييز

التوصيات المقبولة: 99-55، 99-56، 99-58، 99-66

التوصيات التي أحيط علماً بها: 99-54، 99-57، 99-59، 99-60، 99-61

إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في القانون المحلي لتوفير إطار تشريعي قوي للإدماج الاجتماعي والتنمية والمساواة وعدم التمييز

17- يُسجّل تقدم مطرد في إدراج التدابير التشريعية الرئيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل في القانون المحلي لكن ذلك يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) استمرار تنفيذ قانون حماية الطفل ورعايته لعام 2016، والذي يتضمن مراعاة المصلحة الفضلى للطفل كاعتبار أساسي في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال. وقد تم البت في 30 إلى 50 حالة من حالات حماية الطفل بين عامي 2021 و2025؛

(ب) الزيادة في عدد البلاغات المتعلقة بالعنف المنزلي بموجب قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة لعام 2017، مما يشير إلى فعالية آليات التوعية بموجب هذا القانون؛

(ج) دعم التشريعات المختلفة في إطار قانون الأسرة، والتي توفر إطاراً قانونياً لحماية حقوق الأسرة ورفاهيتها، المسائل الأسرية التالية بين عامي 2021 و2025:

1' تم تسجيل ما يقرب من 850-950 حالة ولادة و50-150 حالة زواج بموجب قانون تسجيل المواليد والوفيات والزيجات لعام 2017 الذي ينظم تسجيل الوقائع الحيوية الضرورية لإثبات الهوية القانونية والعلاقات الأسرية؛

2' ما زال الدعم يُوفّر لستة أطفال بموجب قانون النفقة لعام 1959؛

3' تم البت في 52 حالة انفصال بموجب قانون القضايا الزوجية لعام 1973؛

4' تم إضفاء الطابع الرسمي على 78 حالة من حالات التبني بموجب قانون تبني الأطفال لعام 1965.

(د) قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2023، الذي يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويضمن إدماجهم ومشاركتهم في جميع جوانب المجتمع.

## إنشاء مجلس إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

18- وأنشأت إدارة الأشخاص ذوي الإعاقة مجلس إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومهمته رصد وتنسيق تنفيذ القانون، وضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحماية وعلى الفرص التي يكفلها لهم القانون الوطني.

19- وتترك ناورو أن ثمة قصوراً في إدارة الموارد اللازمة لتنفيذ قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالخبرات والهياكل الأساسية. وقد تم توضيح ذلك في التقرير الوطني للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لناورو. وبسبب هذه التحديات التي تواجهها ناورو، ثمة سعي للحصول على الدعم الإقليمي والدولي على النحو التالي:

(أ) استخدمت إدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة الدعم المقدم من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا لتوظيف مستشار للعمل على موازنة قانون الصحة العقلية لعام 1963 مع أحكام قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن الامتثال التشريعي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) تستفيد ناورو، بوصفها جزءاً من شبكة المنتدى المعني بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ التي تضم 22 بلداً من بلدان المحيط الهادئ، من تنمية القدرات ودعم الحوكمة بهدف الإدماج الأمثل لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون المحلي؛

(ج) تزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال استراتيجيتها للتنمية المرنة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ، التي تشمل ناورو، بالدعم التقني والمالي لضمان ألا يكون تنفيذ السياسات الوطنية مراعيًا للمنظور الجنساني فقط بل أيضاً شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

*جهود ناورو نحو تحقيق المساواة وعدم التمييز*

20- ويمثل قانون تنظيم برنامج المواطنة الاقتصادية والمرنة المناخية في ناورو لعام 2024 قانوناً جديداً يعزز عدم التمييز، ويضمن أن تكون الجنسية عن طريق الزواج الممنوحة عن طريق برنامج المرونة الاقتصادية والمناخية دائمة للزوجين، حتى في حالة انتهاء العلاقة الزوجية أو في حالة وفاة الزوج الناوروي الأصلي.

21- ومن أجل القضاء على أي تمييز، عدلت الحكومة قانون الجنسية في ناورو لعام 2017، مما يسمح بالاحتفاظ بالجنسية للمواطنين المتجنسين. وفي الأصل، كان القانون يلغي تلقائياً جنسية المواطن الذي اكتسب الجنسية عن طريق الزواج، مباشرة عند الطلاق أو عندما يتوفى الزوج الناوروي الأصلي ويتزوج الآخر بعد ذلك من غير ناوروي.

22- ويسمح التعديل الآن للوالد الذي أصبح مواطناً ناوروياً عن طريق الزواج أن يبقى بشكل دائم مع طفله أو أطفاله لمنع خطر الانفصال الأسري المتعلق بمخالفات الهجرة من قبل غير المواطنين. ويستكمل ذلك جهود ناورو لتحقيق الاستقرار في الوحدات الأسرية الناوروية.

*الاعتراف القانوني بالهويات الجنسانية*

23- وتتمسك ناورو بموقفها القائل بأنها لا تؤيد الاعتراف بالهويات الجنسانية غير الثنائية أو بالأشكال الأخرى من التوجه الجنسي التي تتجاوز الفهم الثنائي التقليدي. ومن المهم أن نلاحظ أنه لا يُعترف إلا بجنسين فقط، الإناث والذكور، ولا يُعترف بالعلاقات الحميمة بين أشخاص من نفس الجنس.

24- وفي ضوء البيان السابق، فإن ناورو ملتزمة بمواصلة جهودها لإدخال أحكام تراعي نوع الجنس في تشريعاتها الوطنية. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان أن تعكس القوانين الوطنية تدريجياً مبادئ المساواة بين الجنسين، مع موازمتها مع القيم التي تتمسك بها ناورو.

*الحصول على خدمات رعاية صحية عالية الجودة*

25- وتُجري ناورو حالياً تحسينات لتعزيز وصول جميع المواطنين إلى خدمات الرعاية الصحية وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للمستشفيات وتوافر العاملين الصحيين المهنيين وتحسين نظم الإدارة الصحية والإجراءات السريرية.

26- ومنذ عام 2021، تعاونت 17 مجموعة من الأخصائيين الطبيين مع وزارة الصحة والخدمات الطبية، وذلك لرعاية المرضى الذين يعانون من أمراض معينة.

27- وتشمل المبادرات الصحية ما يلي:

- (أ) التعاقد مع مقدم خدمات خاص لإدارة الخدمات الصحية في مستشفى رون. ويهدف هذا التعاقد إلى السماح للموظفين الطبيين المهرة والمحترفين بالسفر إلى ناورو وعلاج غالبية المرضى الذين يضطرون للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج، وإلى تحسين جودة الخدمات الصحية والطبية المقدمة؛
- (ب) سن قانون الخدمات الصحية والطبية لعام 2025 الذي يحدد بوضوح الإطار التشريعي لأنواع ومدى الخدمات الصحية والطبية التي تلتزم الحكومة بتقديمها للشعب؛
- (ج) سن قانون الصيدلة لعام 2025 للسماح بإنشاء صيدليات خاصة في ناورو مما يجعل الأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى في متناول مواطني ناورو محلياً؛
- (د) إعادة اعتماد خطط الصحة المجتمعية التي تشمل علاج الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن عن طريق الزيارات المنزلية.

#### التنمية الاقتصادية من أجل اقتصاد مستدام

28- وتركز ناورو على استراتيجيات تنمية مختلفة لبناء اقتصاد مستدام من أجل تقليل الاعتماد على تعدين الفوسفات وعلى إيرادات المركز الإقليمي لمعالجة طلبات اللجوء. ومن المبادرات المهمة التي اتخذتها الحكومة توقيع معاهدة مع أستراليا لمعالجة مواطن ضعف اقتصاد ناورو بشكل خاص من خلال إدخال ترتيبات مرونة محددة الهدف. وتركز المعاهدة بين ناورو وأستراليا بشكل خاص على برامج المرونة الاقتصادية لناورو.

29- وتعزز القوانين الجديدة مثل قانون ناورو لمؤسسات الأعمال الصغيرة لعام 2025 التنوع الاقتصادي، ونمو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وموارد المهارات والروابط السوقية، وتشجيع الممارسات الأخلاقية والسلوك المسؤول في مجال الأعمال.

30- ويخول القانون غرفة التجارة في ناورو تمثيل مصالح القطاع الخاص والمساعدة في حل المنازعات وتنسيق الدعم المقدم للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، شجعت ناورو أيضاً الرعايا الصينيين الذين يديرون أعمالاً تجارية. ووافقت الحكومة على تشكيل هيئة تتألف من أرباب العمل الصينيين الرئيسيين في ناورو.

31- وتتمثل أولوية ناورو في دعم الأهداف الاستراتيجية لتحقيق التمكين الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان أن تقوم جمهورية ناورو بمواءمة الخطط الاقتصادية الوطنية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لناورو 2019-2030 من أجل ما يلي:

- (أ) تنوع مصادر الإيرادات؛
- (ب) إعادة تأهيل الأراضي الملغومة؛
- (ج) تعزيز الأمن الغذائي؛
- (د) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

## حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

التوصيات المقبولة: 73-99، 75-99، 76-99، 77-99، 78-99

التوصيات التي أحيط علماً بها: 74-99

### القضاء على العنف ضد النساء والأطفال

32- أعدت وزارة الخدمات الصحية والطبية برنامج الحوكمة المجتمعية للحماية ومكافحة العنف الجنسي والجنساني لعام 2024 بغية وضع مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لمعالجة حالات العنف الجنسي والجنساني داخل نظام الخدمات الصحية والطبية. ويهدف الدليل إلى تعزيز دائرة دعم الضحايا كعنصر رئيسي في عمليات إدارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والأطفال. ويحتوي الدليل على تعليمات إجرائية خطوة بخطوة للممارسين الصحيين حول كيفية التعامل مع الناجين من العنف الجنسي والجنساني الذين يحتاجون إلى رعاية طبية.

33- وقد اتسعت وحدة مكافحة العنف المنزلي التابعة لقوة الشرطة الوطنية والتي أنشئت في عام 2007، لتشمل خمسة ضباط مدربين في عام 2024 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشرطة الاتحادية الأسترالية، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور. وبالإضافة إلى ذلك، طُور بيت الإيواء الأمان "Eaoq'n Eratequo"، الذي أنشئ عام 2008 للناجين من العنف المنزلي والعنف الجنسي والجنساني، من أجل ضمان سلامة النزلاء وتعزيز قدرته الاستيعابية، حتى بات يؤوي حوالي 30 شخصاً.

34- أما على المستوى الإقليمي، فيرأس أمين إدارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية الفريق العامل الإقليمي لجماعة المحيط الهادئ الذي يتبادل أفضل الممارسات ويسر توحيد تنفيذ قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة في منطقة المحيط الهادئ. ويمثل تقاسم البيانات الإقليمية عبر الفريق العامل الإقليمي آلية يجري العمل على صياغتها لتتبع التنفيذ وتحسين تنفيذ قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة.

35- ولمعالجة مسألة إدارة البيانات، هناك نية لإنشاء وظيفة مخصصة لتجميع إحصاءات موثوقة لدعم تتبع قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة من أجل نظام قوي لإدارة البيانات.

36- وتتعاون إدارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية وقوة الشرطة الوطنية إلى جانب وكالات رئيسية أخرى مثل وزارة الصحة والخدمات الطبية على ما يلي:

(أ) إنفاذ قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة إنفاذاً فعالاً؛

(ب) تحسين خدمات تقديم المشورة؛

(ج) تفعيل دور الرصد الذي تضطلع به اللجنة التنسيقية لمكافحة العنف المنزلي وحماية الأسرة في إطار قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة؛

(د) تعزيز مبادرات التوعية؛

(هـ) دعم التبادل الإقليمي للمعارف.

37- وقد أدى التزام ناورو بدعم التبادل الإقليمي للمعارف إلى استضافة اجتماع لوزراء شؤون المرأة في ميكرونيزيا بالشراكة مع جماعة المحيط الهادئ. واستضافت ناورو المؤتمر الثاني لوزراء شؤون المرأة الميكرونيزية في الفترة من 16 إلى 18 نيسان/أبريل 2024، حيث جمع المؤتمر صانعي القرار الرئيسيين لتحديد الأولويات دون الإقليمية للتحضير للمؤتمر الخامس عشر لنساء المحيط الهادئ الذي يُعقد كل

ثلاث سنوات، مما يضمن إسماع صوت ميكرونيزيا. وقد صادق المشاركون على إعلان أن تويبو الذي ضم وفوداً من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وغوام وكيريباس وبالاو وجمهورية جزر مارشال وناورو.

#### تأكيد التزام ناورو بحظر عقوبة الإعدام

38- ولا تتوقع ناورو إجراء استفتاء لإلغاء الحكم الخاص بعقوبة الإعدام من الدستور. وتدرك الحكومة أن التعديلات الدستورية تتطلب موارد مالية وبشرية. ويبقى التركيز في الوقت الحالي على جوانب أخرى من إصلاح القانون.

39- وعلاوة على ذلك، لا توجد نوايا حالية لتفعيل أو تطبيق عقوبة الإعدام كشكل من أشكال العقوبة داخل النظام القضائي. ولا يزال هذا الحكم معلقاً ولم يُحتج به.

40- وفي الواقع، لا تطبق ناورو عقوبة الإعدام ولا تستخدمها. ورغم أن الدستور ينص على عقوبة الإعدام فإنها لا تُستخدم كشكل من أشكال العقوبة في الممارسة العملية. وتلتزم حكومة ناورو التزاماً قوياً بحماية الحياة وحقوق الإنسان، وضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام في إطارها القانوني.

#### إقامة العدل

#### التوصيات المقبولة 99-79، 99-80، 99-81، 99-82، 99-83

#### عزل الموظفين القضائيين

41- لدى الدولة عملية مشروعة فيما يتعلق بعزل الموظفين القضائيين. وتتماشى الأحكام الدستورية والقانونية التي تحكم عزل أو إقالة الموظفين القضائيين من مناصبهم مع مبادئ استقلال القضاء والعدالة وسيادة القانون. وفيما يلي الإطار التشريعي المتعلق بإجراءات العزل هذه:

(أ) وفقاً للمادة 49، لا يمكن عزل القاضي إلا بقرار من رئيس الجمهورية، بناءً على قرار من البرلمان، على أساس ثبوت عدم الأهلية أو سوء السلوك. ويجب أن يحظى القرار بتأييد ما لا يقل عن ثلثي إجمالي عدد أعضاء البرلمان. وينطبق ذلك على رئيس المحكمة العليا وقضاة المحكمة العليا الآخرين حيث لا يمكن عزلهم دستورياً إلا لسبب خطير، وبالأغلبية العظمى. وحتى الآن، لم يكن هناك أي سبب للاحتجاج بهذا الحكم في ناورو؛

(ب) يتولى رئاسة محاكم المناطق القضائية قضاة يعينهم الرئيس بموجب المادة 4(3) من قانون محاكم المناطق القضائية لعام 2018. وفترة عمل قاضي الصلح مضمونة أيضاً لأن تعيينه لا ينتهي إلا بانتهاء فترة عمله بموجب المادة 7 من قانون محاكم المناطق القضائية لعام 2018 التي تنص على أن قاضي الصلح المقيم يستمر في منصبه حتى استقالته أو تقاعده أو عزله من منصبه. وينقضي تعيين القاضي الذي يعين بعقد محدد المدة، في اليوم الأخير من العقد ما لم يتم تمديد التعيين في وقت سابق. ومع ذلك، يجوز لرئيس المحكمة العليا إنهاء تعيين القاضي على أساس سوء السلوك أو عدم القدرة على أداء مهام المنصب؛

(ج) في حالة إنهاء خدمة أحد القضاة نتيجة لأي سوء سلوك، يجب أن يكون هناك تحقيق مستقل تجريه محكمة الشكاوى القضائية التي يعينها رئيس المحكمة العليا. وتتألف المحكمة من محامٍ مؤهل يتمتع بخبرة لا تقل عن 10 سنوات، وهو الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة للقاضي؛

(د) يتبع تعيين قضاة الاستئناف وعزلهم نفس القواعد المتبعة فيما يتعلق بقضاة المحكمة العليا، استناداً إلى المادة 49 من الدستور. ولا توجد آليات إقالة منفصلة بموجب قانون محكمة الاستئناف.

ويشمل التشكيل الحالي لقضاة محكمة الاستئناف رئيس المحكمة العليا في جزر سليمان، ورئيس المحكمة العليا في فانواتو، ورئيس المحكمة العليا في توفالو، وقضاة من سري لانكا، وبابوا غينيا الجديدة، وأستراليا، ونيوزيلندا.

#### مجموعات محددة من الأشخاص: المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخلياً

التوصيات المقبولة: التوصيات 99-145، 99-146، 99-149، 99-147، 99-148، 99-150،  
99-151، 99-153، 99-154، 99-155، 99-156

التوصيات التي أحيط بها علماً: 99-152

#### حماية ودعم اللاجئين وملتزمسي اللجوء

42- تؤكد ناورو من جديد التزامها بضمان بقاء البلد بيئة آمنة ومأمونة للاجئين وطالبي اللجوء على الرغم من أن أيًا منهم لا يقيم حالياً في ناورو منذ فترة طويلة.

43- ويكفل لطالبي اللجوء الحق في الطعن في القرارات المتعلقة بوضعهم من خلال محكمة الاستئناف الخاصة باللاجئين، التي تعمل كآلية مستقلة لضمان عدالة الإجراءات ومراعاة الأصول القانونية. وعلاوة على ذلك، تنتظر محكمة الاستئناف في ناورو في الطعون المقدمة من محكمة اللاجئين.

44- وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، تتولى إدارة الخدمات الصحية والطبية الدولية السهر على حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الرعاية الصحية الكافية والمناسبة أثناء إقامتهم في ناورو. ويعمل هذا النظام الموازي للرعاية الصحية بشكل مستقل عن نظام الرعاية الصحية في ناورو وهو مصمم ليعكس مستوى الرعاية في أستراليا. ويطلب من مواطني ناورو الذين يرغبون في الحصول على خدمات مماثلة التقدم بطلب للحصول على إحالات طبية في الخارج حيث يمكن نقلهم إلى أستراليا. وتتولى إدارة الخدمات الصحية والطبية الدولية مسؤولية تقديم خدمات الصحة النفسية للاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك الدعم النفسي المتخصص والمشورة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالصدمة النفسية. وفي الوقت الحالي، تتعاقد الحكومة مع كيان خاص لإدارة الخدمات الصحية والطبية في ناورو، لتحقيق الكفاءة والجودة في الخدمة، كما أُشير أعلاه.

45- وتوفر ناورو، وفقاً لالتزاماتها، ومن خلال إدارة شؤون الأجانب، مجموعة من التدابير الدعم لتسهيل اندماج اللاجئين المقيمين في المجتمع وضمان رفاههم. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) المساعدة في تأمين فرص العمل؛

(ب) توفير السكن؛

(ج) دعم إنشاء الشركات الصغيرة؛

(د) الحصول على خدمات الرعاية الصحية المجانية؛

(هـ) التعليم المجاني للأطفال؛

(و) الحصول على إمكانية العودة الطوعية أو إعادة الإدماج.

46- وفيما يتعلق بإقامة العدل، يُحقَّق في أي قضايا جنائية تتعلق باللاجئين أو طالبي اللجوء وتُعالج بنفس الطريقة التي يُحقَّق في القضايا الجنائية التي تتعلق بمواطني ناورو، وفقاً للقانون المحلي وتحت الولاية القضائية لقوة الشرطة الوطنية.

*الإطار القانوني الذي يحكم اللاجئين وطالبي اللجوء*

47- وتؤكد ناورو التزامها بالتمسك بالمعايير الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي هذا الصدد، أدرجت جميع أحكام الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 في القانون المحلي من خلال اعتماد تشريع يدمج الاتفاقية بأكملها في قانون ناورو.

48- وبالإضافة إلى ذلك، يكمل قانون طالبي اللجوء (مركز المعالجة الإقليمي) والصكوك التشريعية ذات الصلة قانون اتفاقية اللاجئين من خلال إنشاء إطار قانوني شامل لحماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان لطالبي اللجوء واللاجئين خلال جميع مراحل معالجة الطلب. وتكفل هذه التدابير مجتمعة دعم الضمانات الإجرائية والوصول إلى الخدمات الأساسية والخدمات القانونية الممولة من الحكومة والحقوق الأساسية وفقاً للالتزامات الدولية.

*الجنسية والحماية من انعدام الجنسية*

49- ونظراً للقيود المفروضة على الموارد والحاجة إلى الوفاء بالعبء الدستورية العالية المطلوبة لإجراء التعديلات، فإن ناورو ليست في وضع يسمح لها بإجراء استفتاء لمجرد إدراج حكم محدد يهدف إلى إنهاء حالة انعدام الجنسية. ويجب على ناورو، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، أن تعطي الأولوية لتخصيص الموارد المحدودة لمعالجة المسائل التي لها تأثير مباشر وشديد على رفاهية سكانها.

50- ومع ذلك، وافقت ناورو على التوصية ذات الصلة، بالنظر إلى أن النظام الوطني لتحديد وضع اللاجئين ومعالجته مصمم لحظر إساءة معاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء، ولصون حقوقهم الأساسية في جميع مراحل التقييم.

51- وفيما يتعلق بتحديد حالة جنسية القُصّر، توجد إجراءات لضمان عدم بقاء أي طفل عديم الجنسية. ويلاحظ كذلك أن الحرمان أو التجريد من الجنسية لم يحدث قط في ناورو. وفي هذا السياق، تؤكد ناورو من جديد أن قوانين واجتهادات الدول الأخرى لا يمكن أن تعلق على القانون المحلي لناورو أو تتحكم فيه. وتظل القرارات المتعلقة بالجنسية والمواطنة خاضعة حصرياً للإطار الدستوري والقانوني لناورو، الذي ينص على تدابير حماية من الحرمان التعسفي من الجنسية ويضمن الامتثال للالتزامات الدولية بالقدر الذي يتوافق مع القانون المحلي.

**باء - التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً***إطار عمل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان*

التوصيات المقبولة: 39-99، 40-99، 41-99، 42-99، 43-99، 44-99، 45-99، 47-99، 46-99، 48-99، 49-99، 50-99، 51-99، 52-99، 53-99

*الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان*

52- لا يزال إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الدولة قيد التنفيذ منذ عام 2017. والهدف هو إنشاء آلية إنصاف لحقوق الإنسان تعمل لصالح ناورو. وحصول هذه المؤسسة على الاعتماد وفقاً لمبادئ باريس أمر بالغ الأهمية، لكنه إن لم يتحقق في الوقت الحالي، ستسعى ناورو جاهدة لاستيفاء المعايير الحيوية في الوقت المناسب. ويجب أن تكون حكومة ناورو متأكدة من وجود ما يكفي من القدرات والموارد لإدامة وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والحفاظ عليها. وتتوه الحكومة بالمساعدة والدعم المقدمين من

منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وقسم حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ خلال المرحلة التي تسبق اعتماد مشروع قانون في هذا الصدد.

53- وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2025. وخضع مشروع القانون لعدة تعديلات، لإدراج المشورة والتعليمات ذات الصلة، من مجلس الوزراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل ضمان إمكانية تنفيذه بفعالية وفقاً لمعايير مجتمع ناورو. وتعكس هذه التعديلات دراسة متأنية لتوصيات الخبراء وللممارسات الفضلى التي تصلح لظروف ناورو وتتضمن بنوداً تنص على بعض الاستثناءات.

## الآلية الوطنية للرصد والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

### تغير المناخ والجائحة وحقوق الإنسان

التوصيات المقبولة 99-62، 99-63، 99-64، 99-65، 99-68، 99-70، 99-71، 99-72، 99-93

تنفيذ الإطار الوطني لجمهورية ناورو للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

54- خُدِّث الإطار الوطني لجمهورية ناورو للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتمد في عام 2015، ليصبح خطة التكيف الوطنية. وتتماشى خطة التكيف الوطنية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2019-2030 التي تدمج التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات بدعم من شركاء مثل جماعة المحيط الهادئ، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والصندوق الأخضر للمناخ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. وشمل التنفيذ إجراء مشاورات مجتمعية وبناء القدرات.

55- وتجدر الإشارة إلى أن قانون مراقبة البناء لعام 2025 ينص على إجراء تقييمات الأثر البيئي لفئات معينة من المباني والمشاريع التطويرية. وإلى جانب قانون ناورو لخدمات الأرصاد الجوية لعام 2024، الذي يعزز رصد المناخ والتأهب للكوارث، تعكس هذه التدابير التزام ناورو بالمرونة والتنمية المستدامة.

## الحريات الأساسية والحق في المشاركة

التوصيات المقبولة: 99-86، 99-87، 99-91، 99-90، 99-94، 99-97  
التوصيات التي أحيط علماً بها: 99-96، 99-84، 99-88، 99-95، 99-85، 99-98، 99-89، 99-92، 99-99

إصلاح لوائح الهجرة للدخول إلى ناورو خاصة بالنسبة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية

56- لا توجد عقبات أمام دخول الصحفيين الأجانب والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إلى ناورو، ويشترط فقط الالتزام بقوانين الهجرة ودفع الرسوم المتوجبة. وسيتم الإبقاء على شرطي الحصول على تأشيرة ودفع الرسوم لأنهما لا يهدفان إلى منع دخول الأشخاص إلى ناورو أو التمييز بينهم. وتتوقف الرسوم على الغرض من الدخول إلى البلد وطبيعته. فإذا كان ذلك لتحقيق مكسب تجاري،

قد تكون رسوم التأشيرة المناسبة أعلى. ولا توجد قيود على التداول عبر الفيديو لوسائل الإعلام من خلال المنصات الإلكترونية أو الرقمية التي تشمل منصات التواصل الاجتماعي.

57- ويضمن الإطار التشريعي والسياسي الحالي أن يظل نظام الهجرة مستجيباً للتحديات الناشئة، ومتماشياً مع المعايير الدولية، ومفضياً إلى حماية الأمن القومي والتماسك الاجتماعي والرفاهية العامة.

#### الجهود المبذولة لتطوير آليات الوصول إلى المعلومات

58- ويُعد الوصول إلى المعلومات في ناورو مجالاً متطوراً ولا يوجد حتى الآن تشريع مخصص لذلك. وتجري حالياً صياغة قانون الوصول إلى المعلومات. وفي عام 2023، أعادت ناورو فتح المناقشات بشأن وضع قانون الوصول إلى المعلومات كجزء من التزامها بتعزيز الشفافية والمساءلة. والحكومة بصدد إعداد المسودة الأولى لمشروع قانون الوصول إلى المعلومات.

59- وعلى الرغم من أنه لا يوجد في ناورو حتى الآن قانون مستقل للوصول إلى المعلومات، فإن بعض القوانين تنظم الوصول إلى المعلومات في قطاعات معينة على النحو التالي:

(أ) بموجب قانون الإدارة البيئية وتغير المناخ لعام 2020، تتطلب تقييمات الأثر البيئي إجراء مشاورات عامة ونشر وثائق معينة، مما يسمح للجمهور بالمراجعة وتقديم إسهامات؛

(ب) ينص قانون الشركات لعام 1972 (بصيغته المعدلة) على حق الوصول إلى سجلات الشركات وملفاتها، خاصةً للمساهمين؛

(ج) ينص قانون المالية العامة (الرقابة والتدقيق) على التزام بتقديم تقارير إلى البرلمان؛

(د) ينص قانون المعلومات الرسمية لعام 1976 على شروط حفظ المعلومات الحكومية الرسمية ونشرها؛

(هـ) يُعد المكتب الإعلامي الحكومي مصدراً للمعلومات عن جميع البرامج والخطط والأنشطة الحكومية؛

(و) اعتمدت الحكومة مؤخراً على منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير لأغراض نشر المعلومات. ويشمل ذلك فيسبوك، وفي الآونة الأخيرة، تيك توك. وثبت أن جميع هذه الوسائط مهمة جداً لنشر المعلومات الحكومية المتاحة للجميع دون قيود.

60- وتوجد قيود في القوانين المتعلقة بالأمن القومي وأسرار الدولة، لضبط وإدارة الكشف عن المعلومات الحكومية السرية.

61- وتماشياً مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تهدف ناورو إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والوصول إلى المعلومات من خلال قوانين صارمة بشأن الوصول إلى المعلومات. وتقوم الإدارات الحكومية بتطوير مواقع إلكترونية لتبادل المعلومات المتعلقة بالخدمات العامة والمعلومات المالية، مع وجود خطط لربطها بالموقع الإلكتروني الحكومي الوطني لتحسين الإفصاح للجمهور.

#### اعتماد مبادرة تسريع التحول الرقمي للحكومات في ناورو لتسهيل التحول الرقمي

62- ويمثل اعتماد مبادرة تسريع التحول الرقمي للحكومات في نظام الخدمة العامة خطوة كبيرة في تعزيز الحوكمة الرقمية والوصول إلى خدمات إعلامية في ناورو. وتوفر هذه المبادرة العالمية التي يدعمها الاتحاد الدولي للاتصالات والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وإستونيا وغيرها "لبنة بناء" موحدة قابلة للتشغيل البيئي تسرع من التحول الرقمي الحكومي.

63- وفيما يتعلق بناورو، تُعد هذه المبادرة بالعديد من الفوائد بينها: تقديم خدمات أكثر كفاءة من خلال رقمنة العمليات الإدارية؛ وتعزيز قابلية التشغيل البيئي بين الأنظمة الحكومية؛ وتحسين الشفافية من خلال بوابات إلكترونية آمنة على الإنترنت تدعم قانون الوصول إلى المعلومات المرتقب. وستقلل المبادرة التكاليف من خلال إعادة استخدام الأدوات الرقمية التي أثبتت جدواها، وستعزز المساءلة من خلال مسارات التدقيق، وبناء المهارات الرقمية للقطاع العام.

64- ويتمشى ذلك مع الاستثمار الحكومي في التوصيلية، بما في ذلك نظام ستار لينك المحلي والكابل البحري المقبل، والذي سيوفر إنترنت أسرع وبأسعار معقولة. وتعمل هذه التطورات مجتمعة على تعزيز الثقافة الإلكترونية في ناورو من أجل التأكد من استعداد المواطنين لتبني الحوكمة والخدمات الإلكترونية. والأهم من ذلك أن سكان ناورو يتكيفون بالفعل مع المنصات الرقمية مع الاستخدام الواسع النطاق للخدمات المصرفية والتسوق عبر الإنترنت وللخدمات الإلكترونية المحلية مثل خدمات الشحن البحري.

### حظر جميع أشكال الرق

#### التوصيات المقبولة: 99-100، 99-101

مشاركة ناورو في برنامج المراقبين في مراقبة أشكال الرق الحديثة في قطاع المأكولات البحرية ومصايد الأسماك

65- قبلت ناورو التوصية بحماية الأشخاص من الاسترقاق، بما في ذلك العمال البحريون، مؤكدة التزامها من خلال مشاركتها في برنامج المراقبين. ويضطلع مراقبو مصائد الأسماك في ناورو بدور حيوي في تعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة في مصايد أسماك التونة الإقليمية، ودعم تدابير الحفظ التي تتخذها لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ويوفر الأطراف في اتفاقية ناورو المراقبين لتغطية نسبتها 100 في المائة على سفن الصيد بالشباك الكيسية.

66- وكجزء من برنامج المراقبين، تساهم ناورو في تعزيز رصد الامتثال من خلال ضمان التزام سفن الصيد العاملة في مياه ناورو بشروط الترخيص، وإغلاق المناطق والمواسم، وتدابير التخفيف من الصيد العرضي، والإبلاغ الدقيق عن المصيد. وعززت بذلك المصادقية العامة للوائح مصائد الأسماك الإقليمية وإنفاذها.

67- وعلاوة على ذلك، يعزز مراقبو ناورو المساءلة ويردعون الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم من خلال تقاريرهم المستقلة والمحايدة. ويوفر حضورهم أيضاً شكلاً من أشكال الرقابة التي تساهم، وإن بشكل غير مباشر، في مراقبة ظروف العمل الأساسية والسلامة وحماية حقوق الإنسان لأفراد طواقم السفن. وقد سنّ البرلمان قانون إدارة مصايد الأسماك لعام 2024 الذي يعالج على وجه التحديد مسألة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم كتدبير قانوني.

68- وتقر حكومة ناورو بأن قضية الرق تتطلب التضامن والعمل المتضامن بين بلدان جزر المحيط الهادئ لضمان إنفاذ السياسات البحرية بفعالية من أجل توفير حماية قوية للعاملين في صناعة الأغذية البحرية ومصايد الأسماك.

69- وتدرك ناورو أن تنفيذ هذه السياسات قد يتطلب مشاركة كبيرة من الخبراء المعنيين من المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، من أجل الحصول على المساعدة والدعم الفني اللازمين.

خطة العمل الوطنية للتنفيذ المحدد للتكاليف للقضاء على الرق المعاصر والاتجار بالبشر في ناورو (2025-2030)

70- ولا تزال ناورو ملتزمة بدعم الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفراد، بما في ذلك حماية العمال والأشخاص المستضعفين من العبودية الحديثة والاتجار بالبشر. وقد صيغت استراتيجية الأمن القومي التي قد تيسر وضع نهج شامل ومحدد التكاليف للفترة 2025-2030 للقضاء على جميع أشكال العبودية الحديثة والاتجار بالأشخاص، بما يتماشى مع المعايير الدولية والأولويات الوطنية في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

### الأسرة ومستوى المعيشة اللائق

التوصيات المقبولة: 102-99، 103-99، 104-99، 105-99، 106-99، 107-99

#### مزايا الرعاية الاجتماعية والخدمات المجتمعية

71- تعمل الدولة باستمرار على مراجعة وتقييم السياسات الرئيسية للرعاية الاجتماعية والدعم المجتمعي لضمان ملاءمتها وفعاليتها في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من بين السكان الذين يبلغ عددهم 12 023 شخصاً. وهذه السياسات هي التالية:

(أ) بالنسبة للطفولة المبكرة ودعم الأسرة هناك:

1' إعانة ولادة بقيمة 300 دولار أسترالي للأمهات العاملات و600 دولار أسترالي للعائلات عن العمل، وهي عبارة عن دفعة نقدية لمرة واحدة تهدف إلى المساعدة في تكاليف الولادة؛

2' ميزانية تزيد عن مليوني دولار أسترالي لبرنامج التغذية المدرسية الذي يخدم الطلاب الملتحقين برياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية. وهي ترمي إلى تحسين معدل الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها وتحسين صحة الطفل؛

3' دفعة العودة إلى المدرسة، وهي عبارة عن دعم نقدي مشروط للأسر تتطلب حضوراً بمعدل 80 في المائة لاستمرار المساعدة الفصلية البالغة 50 دولاراً أسترالياً لكل طفل مسجل، أيأ كان المستوى الدراسي؛

4' برنامج الصندوق الاستئماني للمساعدة التعليمية الذي دفع مبالغ مالية لـ 150-250 طالباً ممن أنهوا الصف الثاني عشر بين عامي 2021 و2025. ويوضع المبلغ المدفوع للطلاب الذين يصلون إلى الصف التاسع -5 دولارات أسترالية لكل يوم دراسي يحضره الطالب - في صندوق استئماني. ويُدفع للطالب عند التخرج؛

(ب) منذ عام 2005، يتلقى الأشخاص البالغون من العمر 60 عاماً فأكثر دعماً لكبار السن في شكل إعانة. وقد ارتفع هذا المبلغ من 150 دولاراً أسترالياً إلى 300 دولار أسترالي في العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يحصلون على استشارات صحية مجانية وزيارات في منازلهم. ويحصل كبار السن على خدمة حافلات مجانية وتخفيض بنسبة 75 في المائة في السفر جواً عبر خطوط ناورو الجوية؛

(ج) تعويضات نقدية تُدفع مرة واحدة للعائلات عند وفاة أحد أفراد الأسرة. وقد ارتفع هذا المبلغ من 1 000 دولار أسترالي في التسعينيات إلى 2 000 دولار أسترالي حالياً، وهو يُدفع فور الإخطار بالوفاة؛

(د) بدل إعاقة بقيمة 300 دولار أسترالي يُدفع للشخص الذي يعاني من إعاقة شديدة أو إعاقات تمنعه من العثور على عمل. ويحصل 84,6 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه الإعانة. أما الأشخاص الآخرون الذين يعانون من إعاقات طفيفة على هذا النحو، فهم يعملون بأجر؛

(هـ) توجد رعاية صحية شاملة مجانية لجميع مواطني ناورو تتيح لهم الحصول على الخدمات الطبية والجراحية وخدمات طب الأسنان والصيدلة والمختبرات الأساسية عن طريق مستشفى جمهورية ناورو. وهناك أيضاً رعاية سريرية مجانية للأطفال، وعلاج للأمراض غير السارية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والزيارات المنزلية الصحية لكبار السن وذوي الإعاقة الشديدة والرعاية الصحية الإيجابية الجنسية عن طريق خدمات الرعاية الصحية العامة. وناورو واحدة من الدول القليلة في الإقليم التي توفر إحالة طبية مدفوعة الأجر بالكامل في الخارج لمواطنيها تشمل التكاليف الطبية وتكاليف الإقامة والطعام وبدل إقامة نقدي وتكاليف الشخص المرافق للشخص الذي يتلقى العلاج؛

(و) لتأمين تقاعد مريح، يوفر برنامج ناورو للتقاعد صندوق اشتراكات محددة للموظفين حيث يساهم كل من أصحاب العمل والموظفين بنسبة 5 في المائة وتديره شركة سوبر لايف، وهي شركة خدمات مالية مقرها نيوزيلندا؛

(ز) كجزء من دعم الشباب، تُوفّر منح دراسية في المرحلتين الثانوية والجامعية للطلاب المؤهلين للدراسة في أستراليا وفيجي وفانواتو والصين حسب البرنامج المختار.

#### الأمن الغذائي للتكيف مع تغير المناخ

72- وعُين قسم إدارة البيئة والزراعة وكالةً رائدة للأمن الغذائي فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي والزراعة المحلية بعد تعديل سياسته لتعكس بشكل أفضل ولايته الأساسية. ونتيجة لذلك، أُجريت مراجعة شاملة لسياسة الأمن الغذائي خلال السنوات الخمس الماضية لتعزيز إمكانية وصول السكان إلى الموارد الغذائية واستدامتها. واتخذت ناورو عدة خطوات مهمة لتعزيز الأمن الغذائي، لا سيما من خلال تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وتقوية القدرة على التكيف مع المناخ:

(أ) تهدف الخطة الوطنية للزراعة الذكية مناخياً في ناورو إلى تعزيز الإنتاج الغذائي القادر على التأقلم من خلال تنوع المحاصيل، والإدارة المتكاملة للأفات، والبستنة في الفناءات الخلفية، وتنمية الثروة الحيوانية، وجهود الحفاظ على المياه والتربة. وهناك برنامج لإعادة زراعة أشجار ثمره الخبز وأشجار جوز الهند؛

(ب) منذ عام 2019، دعمت مبادرات قسم إدارة البيئة والزراعة التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة حوالي 150 أسرة بتقنيات الحراثة الزراعية والحدائق المنزلية التي تركز على التغذية لتحسين النظم الغذائية والدخل؛

(ج) أُطلق مركز مزرعة التعلم العضوي في 2023-2024 في إطار شبكة مزارع التعلم العضوي في المحيط الهادئ، مع التركيز على التقنيات الزراعية الإيكولوجية المصممة خصيصاً لناورو؛

(د) نُفذت برامج تدريب مجتمعية بالتنسيق من قسم إدارة البيئة والزراعة، ومؤسسة ناورو لإعادة التأهيل، لتعليم التغطية بالمواد العضوية والتسميد والزراعة البيئية وأساليب الزراعة المحلية، مع استخدام أدوات رقمية لرصد الأداء الزراعي الإيكولوجي؛

(هـ) بدأ مشروع صندوق التكيف بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي في عام 2024 لاستهداف مصائد الأسماك الساحلية وتربية الأحياء المائية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية ومرونة النظام البيئي.

وشمل ذلك دعم الخطط في عملية الزراعة المائية لسماك السلماني من أجل إحياء الممارسات التقليدية لتربية الأسماك؛

(و) يدير قسم إدارة البيئة والزراعة مشاريع مجتمعية للحفاظ على أشجار ثمرة الخبز وغيرها من الأشجار الأساسية المحلية وإعادة زراعتها بهدف استعادة القدرة على الصمود في ظل الجفاف. وحصلت أيضاً على تمويل من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي + 1,5 مليون دولار أمريكي لبرنامج الأمن الغذائي، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخياً وحماية المياه الجوفية.

#### الوصول المستدام إلى المياه المأمونة والصرف الصحي

73- وراجعت ناورو السياسات المتعلقة بالحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي لضمان تدابير كافية لتوفير المياه النظيفة على نحو مستدام. ولا يوجد في ناورو نظام شبكي لإمدادات المياه ويعتمد السكان على مياه الأمطار أو المياه المحلاة.

74- وتنفذ إدارة تغير المناخ والقدرة الوطنية على الصمود مشروع التنمية الحضرية المستدامة والمرنة في ناورو، بدعم مالي يتألف من منحة تقدر بـ 37,5 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية الآسيوي ومساهمات وطنية تكميلية. ويمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز الوصول العادل والمستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

75- ومن المتوقع أن توفر هذه المبادرة إمدادات المياه بالأنابيب لحوالي 1 200 إلى 1 215 أسرة معيشية وشركة يقع معظمها في المناطق الممتدة من يارن إلى بيتسي. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه التغطية حوالي 55 في المائة من السكان على المستوى الوطني، وبالتالي معالجة الثغرات الحرجة في إمكانية الوصول إلى المياه وجودتها.

76- وسيتم الحصول على إمدادات المياه من محطة أيوو لتحلية المياه. ولضمان استمرارية وموثوقية الخدمة، ستشمل البنية التحتية إنشاء خزانين جديدين ومحطة ضخ مخصصة مصممة للحفاظ على ثبات الضغط والتوصيل في جميع أنحاء شبكة التوزيع.

77- وسوف يستخدم النظام حلقة رئيسية تقليدية تحيط بالجزيرة وتُغذى عن طريق المضخة وبفعل الجاذبية، مما يتيح التوزيع الفعال والتكامل مع استثمارات البنية التحتية المستقبلية.

#### الحق في الصحة والتعليم

التوصيات المقبولة: 99-109، 99-110، 99-113، 99-114

التوصيات التي أحيط علماً بها: 99-108، 99-111، 99-112، 99-115، 99-116، 99-117

تنفيذ التدابير الرامية إلى حماية حقوق كبار السن وكرامتهم فيما يتعلق بكوفيد-19

78- في ذروة انتشار الجائحة العالمية، أنشأت حكومة ناورو فريق عمل معنياً بكوفيد-19 بموجب قوانين الطوارئ الوطنية لتنسيق السياسات والعمليات والإنفاذ. وأدت الضوابط الحدودية الصارمة واستراتيجية النقاط المحتملة عند نقطة الوصول واحتوائها قبل دخول المجتمع إلى إبقاء الفيروس خارج البلد لمدة عام تقريباً، مما جعل ناورو واحدة من آخر دول المحيط الهادئ التي سجلت حالات إصابة بالفيروس. وعلى الرغم من أن انتقال العدوى في نهاية المطاف كان أمراً لا مفر منه، إلا أن استعداد البلد للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً لا يزال قيد المراجعة.

79- ومما لا شك فيه أن جائحة كوفيد-19 أجبرت الحكومة على الاستعداد لمواجهة الأوبئة في المستقبل. ونظراً لعزلة ناورو وهشاشة سكانها، فإن أي جائحة تُعد قضية أمن قومي. وتتعامل الحكومة مع الأمر على هذا النحو. ووضعت الحكومة بالفعل أحكاماً قانونية للاستجابة للمخاطر الصحية بموجب قانون الخدمات الصحية والطبية لعام 2025. ولا شك أن قانون الصيدلة لعام 2025 سيمنح سكان ناورو المزيد من الخيارات لشراء الأدوية من مصادر بديلة عن المستشفى. وهناك أيضاً مشروع قانون الصحة العامة لعام 2025 الذي سيركز بشكل خاص على أي قضايا رعاية صحية عامة تنشأ في ناورو أو تتطور في الخارج والتي من المحتمل أن تؤثر على ناورو.

#### إطار عمل وخدمات الصحة النفسية في ناورو

80- لا تزال الصحة النفسية مجالاً يثير قلقاً كبيراً في ناورو، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب إطار مركزي وشامل يشمل تطوير السياسات والإصلاح التشريعي والبنية التحتية وتوفير الخبرات المتخصصة. والثغرات القائمة في القدرات والإمكانات في هذا المجال كبيرة، مما يحد من فعالية خدمات الصحة النفسية واستدامتها. ولا بد من معالجة هذه الثغرات لدعم الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية لجميع الأشخاص المقيمين في ناورو، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال.

81- وأدخلت تعديلات على قانون الصحة العقلية تتضمن استخدام لغة غير تمييزية ومراجعة الأحكام المتعلقة بعلاج الأشخاص الذين يعانون من مشكلات في الصحة العقلية ومتابعة حالاتهم، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. ووضعت وزارة الصحة والخدمات الطبية استراتيجية الصحة النفسية لتوجيه تنفيذ خطط عمل منسقة تهدف إلى تعزيز نظام الصحة النفسية وتحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية وجودتها. ويتمتع مرضى الصحة العقلية بالحماية بموجب قانون إدماج ذوي الإعاقة لعام 2023.

#### تعزيز أنماط الحياة الصحية في ناورو

82- وحققت ناورو تقدماً ملموساً في معالجة الأمراض غير المعدية والسمنة. ويُعزى هذا التقدم، جزئياً، إلى زيادة الوعي العام وتغيير نمط الحياة وزيادة فرص الحصول على خيارات غذائية صحية أكثر.

83- ومع استمرار البلد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من تحسن مستويات دخل العديد من الموظفين، لا يزال سكان ناورو يسعون جاهدين لشراء المنتجات الغذائية المستوردة الصحية، بما في ذلك الفواكه والخضروات. ولا تزال ناورو تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، التي تشكل تكلفتها المرتفعة مصدر قلق كبير للعديد من الأسر.

84- ويؤدي الاعتماد منذ زمن طويل على الأغذية المشتراة من المتاجر، إلى جانب التحديات المناخية مثل الجفاف الذي طال أمده وتراجع خصوبة التربة، إلى جعل إنتاج الغذاء محلياً أمراً معقداً. ويتطلب تنشيط الزراعة على مستوى المجتمع المحلي، وخاصة الحدائق المنزلية ومزارع الماشية الصغيرة، جهوداً متواصلة في التعليم والتدريب والدعم.

85- وفي السنوات الأخيرة، أصبح النشاط البدني وممارسة الرياضة بشكل متزايد جزءاً من حياة الأسر والمجتمع في ناورو. فقد أنشئ عدد متزايد من الصالات الرياضية المنزلية والمجتمعية، مما يشير إلى الاهتمام الشعبي القوي بتعزيز الصحة من خلال ممارسة الرياضة بانتظام. ويمثل نادي ناورو للدراجات الهوائية أحد أبرز الجمعيات التي تشكلت في أعقاب جائحة كوفيد-19. ونتيجة لترويج هذا النادي لأنشطة ركوب الدراجات الهوائية، أصبح ركوب الدراجات وسيلة شائعة جداً لممارسة الرياضة البدنية.

86- ونفذت حكومة ناورو، من خلال نهج متعدد القطاعات، الاستراتيجيات التالية لتعزيز الأكل الصحي والحياة النشطة:

(أ) تعزيز التنقيف العام والمشاركة المجتمعية بشأن الخيارات الغذائية المغذية وأنماط الحياة النشطة فيما وصلت إدارة الصحة العامة تنسيق حملات التوعية العامة وتغيير السلوك التي تركز على أهمية الغذاء الصحي والحياة النشطة؛

(ب) نفذ قسم إدارة البيئة والزراعة، بالتعاون مع وزارة التعليم، برامج تجريبية للحدائق المنزلية في كلية ناورو وفي مدارس ابتدائية مختارة لتعزيز المعرفة والمشاركة في البستنة المنزلية؛

(ج) يجري حالياً التخطيط لإجراء جرد شامل لحدائق المطبخ وعمليات تربية الماشية الصغيرة؛

(د) مراجعة التعريفات الجمركية وتنظيمها لتشجيع استيراد المنتجات الغذائية الصحية بأسعار معقولة مما أدى إلى زيادة عدد متاجر التجزئة التي تستورد الفواكه والخضروات وتخزينها، مما يعكس ارتفاع الطلب العام على الأطعمة الصحية. وقد قامت الحكومة نفسها بتسهيل هذا الجهد من خلال تخصيص سفينة شحن من بريسبان إلى ناورو أسبوعياً؛

(هـ) الترويج لبرنامج الأغذية المحلية ودعمه لزيادة توافر المنتجات الطازجة ذات المصادر المحلية وإمكانية الوصول إليها؛

(و) وفرت الحكومة أيضاً التمويل أو القوارب لبعض سكان ناورو حتى يتمكنوا من صيد الأسماك الطازجة وتوفيرها للمجتمع المحلي.

87- وتدرك الدولة أن التصدي لتحديات الأمن الغذائي والصحة العامة يتطلب استثماراً طويلاً الأجل في التعليم والزراعة والبنية التحتية وتغيير السلوك. وسيكون التنسيق المستمر بين الوكالات والدعم من شركاء التنمية عاملاً أساسياً في تعزيز النظم الغذائية وأنماط الحياة الصحية في جميع أنحاء البلد.

#### الحصول على التعليم والمساواة بين الجنسين في ناورو

88- وتتمسك حكومة ناورو بحق كل طفل في التعليم بموجب قانون التعليم لعام 2011، الذي ينص على التحاق جميع الأطفال دون سن 18 عاماً بالمدارس دون تمييز. وأدخلت التعديلات الأخيرة على قانون التعليم (المعدل) لعام 2025 ولائحة التعليم (العقوبات الثابتة) لعام 2025 غرامات فورية على أولياء الأمور الذين لا يرسلون أطفالهم إلى المدرسة. ومن الناحية العملية، يتمتع الفتيان والفتيات بفرص متساوية في التعليم، فمعظم الخريجين من الإناث، مما يعكس التزام ناورو بعدم التمييز بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

#### فئات محددة من الأشخاص: النساء

التوصيات المقبولة: 99-118، 99-119، 99-120، 99-121، 99-122، 99-123، 99-124، 99-125، 99-129، 99-130، 99-133، 99-134، 99-126، 99-128، 99-127، 99-131

تعزيز وحماية حقوق المرأة ورفاهيتها في ناورو، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الصحة النفسية

89- واصلت حكومة ناورو النهوض بحقوق المرأة ورفاهها بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

90- ويُدعم حصول النساء على الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية، من خلال وزارة الصحة والخدمات الطبية. ووسع نطاق برامج التوعية وخدمات المشورة المحددة الهدف، مع إيلاء اهتمام خاص لتلبية احتياجات الصحة النفسية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنساني أو الإجهاد الأسري أو الضعف الاجتماعي والاقتصادي.

91- وتواصل الحكومة العمل بالشراكة مع قادة المجتمع المحلي والمنظمات الدينية والشركاء الإقليميين لرفع مستوى الوعي بحقوق المرأة والصحة النفسية. وتشمل هذه الجهود حملات الوقاية وتدريب مقدمي الخدمات ودعم الشبكات النسائية والأماكن الآمنة. وتدرك ناورو أن تعزيز وحماية حقوق المرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة.

*تدابير مكافحة العنف الجنساني ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، وضمان الوصول إلى العدالة في ناورو*

92- وينص قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة على تدابير شاملة لمنع العنف المنزلي وحماية الضحايا ومحاسبة الجناة. ويعرّف العنف المنزلي تعريفاً واسعاً ليشمل العنف الجسدي والجنسي والعاطفي والنفسي والاقتصادي، ويضع إجراءات واضحة للحصول على أوامر الحماية وسبل الانتصاف ذات الصلة.

93- وتواصل الحكومة، من خلال إدارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، تنفيذ سياسات وبرامج لمنع العنف ضد المرأة ودعم الناجيات. وتشمل التدابير الرئيسية ما يلي:

(أ) تحديد ضباط لوحدة العنف المنزلي داخل قوة شرطة ناورو، يكونون مدربين على الاستجابة بلطف وفعالية لحالات العنف المنزلي؛

(ب) بناء القدرات المستمر للعاملين في مجال إنفاذ القانون والموظفين القضائيين ومقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية لتحسين النهج التي تركز على الضحايا وضمان الإنفاذ الفعال للحماية القانونية؛

(ج) حملات التوعية العامة والتواصل المجتمعي لتحدي القوالب النمطية الجنسانية الضارة والترويج لعدم التسامح مطلقاً مع العنف.

94- وتقدم ناورو مجموعة من خدمات الدعم للناجيات من العنف الجنساني، بما في ذلك:

(أ) المشورة القانونية المجانية والمساعدة في الحصول على أوامر الحماية؛

(ب) توفير أماكن إقامة طارئة وأماكن آمنة للنساء وأطفالهن المعرضين للخطر؛

(ج) الاستشارات النفسية والاجتماعية والإحالات من خلال وزارة الصحة والخدمات الطبية؛

(د) التنسيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية لتقديم الدعم المادي والاجتماعي.

95- ولضمان تمكين الناجين من ممارسة حقهم في العدالة وسبل الانتصاف، بسّطت ناورو إجراءات التقدم بطلبات الحصول على أوامر الحماية، بما في ذلك الأوامر المؤقتة المتاحة على أساس عاجل. وأنشأت أيضاً آليات لإنفاذ الأوامر والعقوبات ضد المخالفات، ووضعت أحكاماً لحماية الطفل وسرية المعلومات الخاصة بالضحايا أثناء الإجراءات.

*إحصاءات عن مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص وفي التعليم*

96- واعتباراً من أحدث البيانات المتاحة، تبلغ الإحصاءات المحددة لعدد النساء العاملات في الخدمة العامة في ناورو 700 من أصل 1 430 موظفاً. ويشير ذلك إلى أن المرأة لها حضور كبير كموظفة في القطاع العام، بما في ذلك المناصب الحكومية العليا.

97- ولا يشكل التفاوت بين الجنسين الذي يؤثر على الفتيات في المدارس مصدر قلق كبير في ناورو. وقد يكون السبب هو قلة عدد الذكور في جميع مستويات التعليم. وتشير الإحصاءات إلى ما يلي:

(أ) تمثل الإناث 69,1 في المائة من إجمالي عدد الطلاب المسجلين الذين تخرجوا من المدرسة بين عام 2021 و2025؛

(ب) حوالي 60 في المائة من خريجي جامعة جنوب المحيط الهادئ هم من النساء والفتيات.

98- وقد تعاونت الدولة مع مبادرة تنمية القطاع الخاص في المحيط الهادئ لإزالة القيود التي تحول دون المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة وتعزيز قيادة المرأة للأعمال التجارية. وتملك النساء 278 شركة.

99- وتعمل ناورو على تحقيق الاستقرار في الحصول على خدمات مصرفية تجارية ملائمة في الجزيرة من خلال تثبيت بنوك بارزة مثل بنك الكمنولث الذي يحل محل وكالة بنك بنديغو التي خدمت ناورو لأكثر من نصف عقد من الزمان. ويمكن للخدمات المصرفية المتاحة فعلياً أن تسهل بالتأكيد المبادرات الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في القطاع الخاص في ناورو.

#### *استحقاقات موظفات الخدمة العامة للنساء في ناورو بما في ذلك إجازة الأمومة*

100- وبموجب قانون الخدمة العامة لعام 2016، تحصل النساء في الخدمة العامة في ناورو على حماية كاملة في مجال التوظيف، بما في ذلك إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 84 يوماً، وإجازة أبوة لمدة أسبوعين، وإجازة سنوية وإجازات مرضية. ويضمن القانون المساواة في الأجر، ويحظر التمييز الجنساني في التوظيف، ويعكس التزام ناورو بممارسات عادلة وداعمة للمرأة في مكان العمل في الإدارات الحكومية.

#### *معالجة التحرش في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي*

101- ونفذت حكومة ناورو سياسة التحرش الجنسي في الخدمة العامة، التي استُعرضت عام 2021، والتي تلزم أصحاب العمل في القطاع العام باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل والتصدي له، بما يضمن حماية جميع الموظفين من هذه الأفعال.

102- ورغم عدم وجود تشريع محدد يجرم التحرش الجنسي في القطاع الخاص، فإن قانون الخدمة العامة يحظر التمييز والتمتر والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. ويمكن أن يواجه أصحاب العمل الذين يخالفون هذه الأحكام تهماً جنائية.

103- وتتمتع إدارة الموارد البشرية والخدمات المؤسسية التابعة لمكتب الأمين العام لمجلس الوزراء بسلطة تفتيش أماكن العمل دون إشعار مسبق ويمكنها مقاضاة أصحاب العمل على انتهاكات قانون الخدمة العامة أو عقود العمل. ومع ذلك، فإن عدم وجود آلية لتقديم شكاوى رسمية لحالات التحرش الجنسي في القطاع الخاص قد يحد من السبل المتاحة للضحايا لالتماس الإنصاف.

#### **فئات محددة من الأشخاص: الأطفال**

**التوصيات المقبولة: 99-135، 99-136، 99-137، 99-138، 99-139، 99-140**

#### *مراجعة السياسات المتعلقة بالعقاب البدني في جميع الأماكن*

104- أجرت ناورو مراجعة شاملة لاستخدام العقاب البدني لضمان توافق الممارسات والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان مقارنة بأشكال التأديب المقبولة في ناورو. وانطوت هذه

المراجعة على تقييم النظام التأديبي للأطفال في المدارس، حيث يُحظر العقاب البدني بشكل صارم، وفي المنزل، حيث يمارس العقاب البدني، إلى حد ما، بما يسمح به القانون.

105- وسمحت التعديلات، التي أُدخلت على *قانون التعليم لعام 2011* والتي أقرها البرلمان في تموز/يوليه 2025، باستخدام قدر معقول من القوة كشكل من أشكال التأديب في المدارس.

106- وفي مجتمعات ناورو، الأسرة هي الوحدة الرئيسية للتنشئة الاجتماعية، حيث يجوز للوالدين استخدام القوة المعقولة للتأديب. وللحفاظ على الاتساق، يُسمح للمدارس بالعقاب البدني المنظم، مما يعزز معايير المجتمع والنظام في الفصول الدراسية. وبات اعتماده من جديد ضرورياً للحد من سوء سلوك الطلاب وحماية المعلمين وضمان بيئة تعليمية آمنة تساعد على التركيز بالنسبة لجميع الطلاب.

*تعزيز فرص حصول الأطفال على التعليم ومعالجة التسرب من المدارس والتغيب عنها*

107- وتعمل وزارة التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات معاً لضمان الاتصال بالإنترنت في جميع المباني التعليمية، مما يسهل الوصول إلى موارد التعلم الرقمية.

108- وتتفد وزارة التربية والتعليم ما يلي لمعالجة مشكلة التسرب والتغيب عن المدرسة بشكل كافٍ:

(أ) *قانون التعليم لعام 2011* الذي ينص على إلزامية الالتحاق بالمدارس وعلى تعيين مفتشين مدرسيين يمكنهم دخول المدارس في أي وقت للتحقق من سجلات الالتحاق والحضور؛

(ب) لمكافحة ارتفاع معدلات التغيب عن المدرسة، استحدثت الحكومة الصندوق الاستئماني للمساعدة التعليمية في ناورو، الذي يقدم حوافز مالية لتشجيع الطلاب على الحضور؛

(ج) ثمة تركيز على تعزيز إدارة البيانات التعليمية من خلال نظام معلومات إدارة التعليم لإثراء عملية صنع القرار ووضع السياسات التي تهدف إلى الحد من معدلات التسرب من التعليم والتغيب.

**فئات محددة من الأشخاص: الأشخاص ذوو الإعاقة**

**التوصيات المقبولة: 99-141، 99-142، 99-143، 99-144**

*إصلاح القانون المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة*

109- تقر الدولة بأنها تحتاج إلى مساعدة فنية وخبرة كبيرة، فضلاً عن الموارد المالية، لتيسير مهام إدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية. وتشارك الإدارة بنشاط في بناء شبكة الدعم الخاصة بها بهدف تحديد المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية المناسبة القادرة على تقديم المساعدة اللازمة لناورو في هذا الصدد.

110- وفي هذا السياق، سنّت ناورو *قانون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2023*، الذي يضع الإطار القانوني لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعملاً بالقانون، أنشئ المجلس القانوني عام 2024، وأسندت إليه مهمة الإشراف على تنفيذ التشريع وتنسيقه. ويعكف المجلس في الوقت الحالي على صياغة خطة تنفيذ محددة التكاليف لضمان الأعمال الفعال للحقوق المنصوص عليها في القانون.

*تعاون ناورو مع الشركاء الثنائيين والدوليين في تنفيذ حقوق ذوي الإعاقة*

111- وأقرت ناورو بأهمية التعاون التقني والشراكات في مجال بناء القدرات لتيسير التنفيذ الفعال للالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبناءً على ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز

التعاون مع مجموعة من الشركاء في إطار اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ووكالات التنمية.

112- وانخرطت ناورو في حوار مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، لا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة للإعاقة، لاستكشاف الدعم التقني لتطوير السياسات وبناء القدرات ونظم جمع البيانات لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

113- وتتعاون ناورو تعاوناً وثيقاً مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومنتدى المحيط الهادئ للإعاقة، اللذين قدما المساعدة التقنية في صياغة السياسات ومبادرات التوعية بشأن إدماج ذوي الإعاقة.

114- وسعت ناورو إلى الحصول على الدعم من الجهات المانحة في إطار اتفاقات ثنائية ومن وكالات التنمية، مثل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا، في تعزيز خدمات التعليم الشامل، وتحسين معايير إمكانية الوصول، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

115- وتواصل ناورو إعطاء الأولوية لتعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى لضمان ترجمة الالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تدابير وخدمات ملموسة تعزز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع.

## جيم - التوصيات المتعلقة

### التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية

التوصيات المقبولة: التوصيات 1-99، 2-99، 3-99، 4-99، 5-99، 6-99، 8-99، 9-99، 10-99، 12-99، 14-99، 17-99، 19-99، 20-99، 22-99، 23-99، 24-99، 25-99، 26-99، 27-99، 28-99، 29-99، 30-99، 31-99، 32-99، 33-99، 34-99، 35-99، 36-99، 37-99

التوصيات التي أحيط علماً بها: 15-99، 18-99

المشاورات الرئيسية مع الخبراء الاستشاريين ومذكرات مجلس الوزراء بشأن التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

116- أجرت حكومة ناورو تقييماً شاملاً لتحديد مدى ضرورة وجدوى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الخمس المتبقية التي لم تنضم ناورو إليها بعد. وكجزء من هذه العملية، أُجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين عند استلام توصيات الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل عام 2021، لتقييم التوصيات التي تتطلب التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية الملحق بها.

117- وعقب المشاورات، قُدمت مقترحات للتصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والبروتوكولات الاختيارية المرتبطة بها التي تمت التوصية بها من خلال الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، إلى مجلس الوزراء للنظر فيها والموافقة عليها.

118- وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة من مجلس الوزراء، أُعطيت الأولوية للمعاهدات والبروتوكولات الاختيارية التي سبق لناورو أن وقعت عليها، ولكنها لم تصدق عليها بعد، مما يعكس التزامها بالنهوض بالتزامات حقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن ناورو وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ولم يتوصل مجلس الوزراء إلى قرارات في هذا الشأن بعد.

#### *إدارة الموارد المتعلقة بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان*

119- وتعكف حكومة ناورو على تقدير التكاليف المالية المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات المصدق عليها، بعد إدراج أحكامها في القانون المحلي. ويشمل ذلك تقييم الموارد المطلوبة لضمان الامتثال الكامل وتفعيل الحقوق والحماية المنصوص عليها في المعاهدات.

120- ولا بد من التشديد على أن الفريق العامل المعني بالمعاهدات يعمل كآلية وطنية للرصد والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في ناورو. ويخضع الفريق العامل حالياً لعملية إعادة هيكلة لتشكيلته الحالية، إلى جانب مراجعة اختصاصاته، من أجل تعزيز فعالية وكفاءة العمليات المتعلقة بالإبلاغ عن حقوق الإنسان وتنفيذها.

### **ثالثاً - حالة تنفيذ الالتزامات الطوعية**

121- لم تقدم ناورو أي تعهدات طوعية في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

### **رابعاً - القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك التطورات والتحديات**

#### **التنوع الاقتصادي والاستثمار**

122- أطلقت ناورو المبادرة الوطنية للانتقال إلى الأراضي المرتفعة بهدف نقل نسبة عالية من السكان إلى مناطق مرتفعة للتخفيف من المخاطر المناخية. وتشمل هذه المبادرة تطوير الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة والإسكان الأخضر.

123- وبالإضافة إلى ذلك، طرحت ناورو برنامج المواطنة من أجل المرونة الاقتصادية والمناخية، الذي يقدم فرصاً استثمارية للمواطنين العالميين، على أن تُوجَّه العائدات إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.

#### **تطوير البنية التحتية والانتقال في مجال الطاقة**

124- تستثمر ناورو في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك بناء ميناء جديد ومرافق تخزين مبردة، لتعزيز التجارة والنشاط الاقتصادي. وتتحول الدولة أيضاً إلى الطاقة المتجددة، مع وجود خطط لتوليد 50 في المائة من الكهرباء عن طريق مشاريع الطاقة المتجددة.

## الأمن الاقتصادي

125- تواجه ناورو مجموعة معقدة من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان ويعد الأمن الاقتصادي العامل الأساسي الكامن وراءها. وبينما تبذل الحكومة جهوداً لتتويع الاقتصاد ومعالجة تغير المناخ وتحسين الخدمات العامة، فإن صغر حجم الدولة ومحدودية مواردها يشكلان قيوداً تبدو واضحة. وتشمل القضايا الأكثر إلحاحاً التحول عن الاعتماد على الفوسفات والتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ. وللتصدي لهذه التحديات، تعتمد ناورو بشكل كبير على المساعدات والشراكات الدولية، لا سيما مع أستراليا، لكن البلد يواجه عقبات كبيرة في تحقيق تحسينات أمنية اقتصادية طويلة الأجل لمواطنيه وسكانه.

## خامساً- التحديات التي تتطلب دعماً من المجتمع الدولي

126- بدأت ناورو عدة جهود لمعالجة التحديات البيئية وتحديات حقوق الإنسان الناجمة عن تعدين الفوسفات على نطاق واسع في ناورو. وتتصدر مؤسسة ناورو لإعادة التأهيل التي تأسست عام 1999، هذه الجهود، مع التركيز على إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بسبب أنشطة التعدين.

127- وتشمل الاستراتيجيات إعادة ملء المناطق المستنزفة بقطع المرجان والفوسفات الثانوي، واستخدام تربة علوية غنية بالنشارة العضوية، وإعادة التشجير بأنواع محلية لاستعادة التنوع البيولوجي وتثبيت التربة. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد مبادرة جيل استعادة ناورو، التي يدعمها مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، بهدف إعادة تأهيل المواقع المتدهورة لاستخدامها في الإنتاج الزراعي وإنشاء مناطق محمية لحفظ التنوع البيولوجي.

128- وهذه الجهود جزء من استراتيجية وطنية أوسع، هي الإطار الوطني لجمهورية ناورو للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث التي سبق ذكرها في هذا التقرير. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك محدودية الموارد وحجم إعادة التأهيل المطلوب، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار الدعم المحلي والدولي لضمان فعالية هذه الجهود واستدامتها.